البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية
أمام
النقاش العام
مؤتمر مراجعة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 2015
يلقيه
سعادة السفير جمال فارس الرويعي
المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

نيويورك

الثلاثاء 28 ابريل 2015

السيدة الرئيسة،

فى البداية يتشرف وفد بلادي بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية. وأود أن أتقدم الى سعادتكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووية لعام 2015، وكذلك التهنئة لسائر أعضاء المكتب الموقر. وتؤكد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عزمها على بذل قصارى جهدها للتعاون معكم بغرض انجاح أعمال هذا المؤتمر والتوصل إلى نتائج تلبي شواغل جميع الدول الأطراف كافة.

وترحب الدول العربية بانضمام دولة فلسطين كدولة طرف في معاهدة منع الانتشار النووي، وبذلك أصبحت كل الدول العربية أطرافاً في المعاهدة وهو ما يعد دليلاً آخر على التزام الدول العربية بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، بما يعزز من أهمية إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونطالب إسرائيل بالإنضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للاسلحة النووية دون شروط ودون مزيد من التأجيل.

كما تدعم المجموعة العربية بيان حركة عدم الانحياز. السيدة الرئيسة، لقد قدمت المجموعة العربية ورقتي عمل إلى المؤتمر، الاولى حول الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي "نزع السلاح النووي" و"عدم الانتشار" "واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية" والثانية حول "تنفيذ كل من قرار عام 1995 والنتائج الختامية لمؤتمر 2010 حول الشرق الأوسط " .

السيدة الرئيسة،

تؤكد الدول العربية أن الضمان الوحيد لتجنب مخاطر الأسلحة النووية و ضمان عدم إستخدامها مجددا هو التخلص الكامل والنهائي من تلك الأسلحة. إن مصداقية معاهدة

عدم إنتشار الأسلحة النووية تقوم على الاعمال المتوازن لركائزها الثلاث (نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية) من ناحية، والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى. لذا تعتقد المجموعة العربية أن امتلاك وحيازة وتطوير الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وفى هذا السياق ترحب الدول العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58/69 الصادر في 2 ديسمبر 2014 تحت عنوان "متابعة الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووى لعام 2013 "، بما يسهم فى المضي قدما فى تحقيق هدف الإزالة الكاملة و النهائية للأسلحة النووية.

وترحب المجموعة العربية بالإهتمام الدولي المتزايد بالآثار الانسانية للأسلحة النووية وتشيد بما اسفرت عنه تلك الجهود من انعقاد مؤتمرات كل من اوسلو وناريت وفيينا، وتؤكد بأن الوقت قد حان لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

السيدة الرئيسة،

رغم جهود العديد من الدول وإطلاقها الدعوات لتحقيق الهدف المتمثل بنزع السلاح النووي من خلال المطالبة بوفاء الدول النووية لالتزاماتها وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية على رأسها المادة السادسة منها، إلا ان الدول النووية مازالت تعطي للسلاح النووي مكانة رئيسية فى إستراتيجياتها الدفاعية، تتيح استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير نووية، مخالفةً بذلك ما أعلنت عنه بشأن منح ضمانات إيجابية وسلبية إلى الدول غير النووية الأطراف بالمعاهدة، وفقا لإعلاناتها الفردية في أبريل 1995 وقراري مجلس الأمن رقمي 255(1968)، و894 (1995). لذلك فمن الضروري إيجاد ترتيبات دولية تمنح الدول الأطراف غير النووية ضمانات أمنية غير مشروطة ذات إلزامية قانونية بعدم أستعمال او التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول النووية الخمس، و تحديد الوسائل التى يمكن من خلالها إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، لحين الإزالة الكاملة و الشاملة لتلك الأسلحة.

وتؤكد الدول العربية أن مقاصد وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن تتحقق إلا بعد تحقيق عالمية المعاهدة من خلال إنضمام الدول غير الأطراف إليها كدول غير نووية. إن التأخير فى تحقيق هذا الهدف يُعد حجر عثرة امام تعزيز منظومة عدم الأنتشار النووي، و في هذا السياق تدعو الدول العربية إسرائيل، كونها الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الى الانضمام للمعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على نحو ما دعا إليه أيضا قرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981.

السيدة الرئيسة،

تولي الدول العربية اهمية قصوى لمسألة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى في الشرق الاوسط. وتذكر المجموعة العربية ان قرار عام 1995

المعني بالشرق الاوسط كان عنصرا أساسيا في حزمة قرارات التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية عام 1995.

وإذ تؤكد المجموعة العربية ان عدم عقد مؤتمر عام 2012، الذي دعت إليه خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية للمؤتمر الإستعراضي لمعاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية لعام 2010 مثل إخلالاً بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها، فإنها تعيد التذكير بما ورد فى الوثيقة الختامية لمؤتمر 2010 بأن قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط يبقى نافذا لحين تحقيق أهدافه و غاياته.

وقد قدمت المجموعة ورقة عمل تفصيلية فى هذا الصدد، وستطرح عناصرها فى بيانها الخاص بالشرق الأوسط".

السيدة الرئيسة،

إن أمام مؤتمرنا هذا فرصة لإحراز تقدم حقيقي من خلال تبنى خطة عمل طموحة تعوض الفرص التى فاتت، وتطرح أهداف محددة وملموسة فى مجال نزع السلاح النووي الذي يُعد الأولوية التى حددها المجتمع الدولي منذ الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح للجمعية العامة في 1978 على الصعيد العالمي، إضافة إلى إحراز التقدم المطلوب فى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد مضي 20 عاماً على تبني قرار 1995.

وشكرا السيدة الرئيسة.